

الإزمانان : روما حريصة على تطوير وتعميق علاقاتها القوية مع البلاد كشريك مهم

إيطاليا تؤكد دعمها لإعفاء المواطنين الكويتيين من تأشيرة «شينغن»



الإزمانان مع موفايرو

ومجموعة دول (شينغن). وأضاف الإزمانان إن ماساري يتابع عن كثب ملف إعفاء الكويتيين من تأشيرة (شينغن) وأنه أخيره بأن طلب الكويت أصبح على سائدة المفوضية الأوروبية الجديدة ومن المقرر اجازته بعد استيفاء الجوانب الفنية.

وعبر الإزمانان عن تفاؤله الكبير من قرب حصول الكويتيين على الإعفاء من التأشيرة الأوروبية ما من شأنه تعزيز مستويات التبادل وذلك على ضوء ما لمسه من اهتمام ودعم قوي من قبل إيطاليا البلد الرئيسي والمؤسس للاتحاد الأوروبي.

على تطوير وتعميق علاقاتها القوية والراسخة مع الكويت كشريك هام على الصعيدين الاقليمي والدولي معتبراً أن إيطاليا والكويت تشكلان بتوافقهما جسراً للتواصل بين أوروبا والعالم العربي.

ووفقاً للإزمانان قال الوزير الإيطالي إن حكومته وانطلاقاً من علاقاتها الممتازة مع الكويت تدعم مطلبها إعفاء مواطنيها من تأشيرة (شينغن).

كما أكد الإزمانان أن السفير الإيطالي في بروكسل ماساري حضره بمناشئة اختتام المؤتمر السنوي لسفراء إيطاليا لدى دول العالم.

وقال الإزمانان إن الوزير شدد على حرص إيطاليا الدائم

واقعة البلاغ تفيد
بتحصل الإشرافي
خلال عامي 2016
و2017 على مبالغ
نقدية دون وجه حق

من القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن إصدار قانون الجزاء الكويتي".

وأوضح بوزير أنه بعدما اطمأنت (نزاهة) التي توافر أساس معقول لقيام شبهات جرائم الفساد المقررة ضمن المادة رقم 22 وخضوع المبلغ ضده والمقررة في المادة 2 من القانون رقم 2 لسنة 2016 قامت بإحالة الأوراق إلى النائب العام.

وأكد عزّم (نزاهة) مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص جميع البلاغات والتحرّيات في التيها ممتداً دور المبلغين في ممارسة دورهم في مساعدة ومساندة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وفاقع الفساد التي تدخل ضمن اختصاصها النوعي.



عازمون على مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحرّيات في جميع البلاغات الجدية التي ترد إلينا

يبتصر في طياته توافر شبهة جرمية تسهيل الاستيلاء على المال العام وجرمية التزوير وهي من الجرائم المؤتممة بمنص المادة رقم 10 من القانون رقم 1 لسنة 1993 والمادتين رقمي 48 و257

وإجراءات الصرف في الوزارة وتسهيل الاستيلاء على المال العام وتزوير في محركات رسمية لأخرين وذلك باعتقاد مباشرتهم للعمل بتاريخ مخالفة للحقيقة حيث أنهم كانوا خارج البلاد ولم

بوزير : تلقينا
بلاغاً مستوفي
الشروط الشكلية
والموضوعية في
هذا الشأن

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس إحالة إشرافى وآخرين في وزارة الداخلية إلى النيابة العامة في شبهة جرمية تسهيل الاستيلاء على المال العام والتزوير.

وقال المتحدث الرسمي باسم الهيئة الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزير في تصريح صحافي إن قطاع كشف الفساد والتحقيق تلقى بلاغاً مستوفي الشروط الشكلية والموضوعية المقررة بلقانون إنشاء الهيئة ولائحتها التنفيذية وأرقت كل المستندات والمعلومات بشأن الواقعة محل البلاغ.

وأضاف أن واقعة البلاغ تفيد بتحصل الإشرافي خلال عامي 2016 و2017 على مبالغ نقدية دون وجه حق بالمخالفة لقواعد

المخالفات التي ارتكبتها الجمعيات الخيرية خلال الشهر المبارك بلغت 12 «الشؤون»: 58 مليون دينار إيرادات التبرعات خلال رمضان الماضي

رصد وإزالة
82 كشكاً لجمع
التبرعات العينية



هند الهاجري

وكسوة العيد وزكاة الفطر والعينية) شاركت فيه 20 جهة خيرية.

وأشادت الهاجري بتعاون الجمعيات الخيرية مع وزارة الشؤون الاجتماعية خلال تنفيذ المشروع ال16ل جمع التبرعات الخيرية خلال شهر رمضان الماضي موضحة أن المخالفات التي تم تسجيلها خلال تلك الفترة كانت بسيطة وتم اخطار الجمعيات بها واتخاذ الاجراءات القانونية بحسبها.

وشددت على عدم تهاون (الشؤون) مع أي مخالفات سواء كانت بسيطة او جسيمة مؤكدة حرصها على تطبيق القانون على الجميع دون استثناء وذلك حفاظاً على تاريخ العمل الخيري وتنظيم هذا العمل وتنمية ايراداته.

بشأن التزام الجمعيات الخيرية بالجدول.

وبينت أنه تم رصد ثلاث خيام لجمع التبرعات لصالح الدبة وتم مخالفة وزارة الداخلية والبلدية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وأفادت بأن الجمعيات الخيرية حرصت على توظيف جزء من التبرعات الخيرية داخل البلاد إذ نفذت مشروع افطار صائم بالتعاون بين 32 جهة خيرية فضلاً عن إقامة مشاريع متنوعة في رمضان منها (سلة رمضان

الميدانية المكلفة بالتفتيش نفذت في شهر رمضان الماضي 1636 زيارة ميدانية للمساجد والجمعيات التجارية والأسواق بجميع محافظات البلاد تم خلالها رصد 82 كشكاً لجمع التبرعات العينية.

وتابعت أنه تم إزالة هذه الأكشاك فوراً كما تم رصد 12 مخالفة لتسعين جمعية خيرية بالإضافة إلى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية مؤكدة أنه تم مخالفة وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية لاتخاذ اللازم

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية مشيرة إلى أن عدد الجمعيات التي لم تشارك تسع جمعيات وذلك لعدم تقديمها بطلب للمشاركة.

وذكرت أنه وفقاً للتقرير فإن المخالفات التي ارتكبتها الجمعيات الخيرية خلال رمضان بلغت 12 مخالفة منها وضع صناديق لجمع التبرعات وعدم الالتزام بجدول وزارة الاوقاف وجمع تبرعات في أماكن غير مخصصة دون تصريح مبنية أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

وأضافت أن فرق التفتيش

1636 زيارة
ميدانية للمساجد
والمجمعات
التجارية والأسواق
على مدار الشهر

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية ان إيرادات إيرادات التبرعات خلال شهر رمضان الماضي بلغت 58 مليون دينار (نحو 191.4 مليون دولار أمريكي) مقارنة بـ 50 مليون دينار (نحو 165 مليون دولار) خلال رمضان الذي سبقه.

جاء ذلك في تصريح صحافي لوكيلة الوزارة بالإنابة هند الهاجري أمس بمناسبة صدور التقرير النهائي للزيارات الميدانية والمخالفات المرصودة من فرق المتابعة والتفتيش بالوزارة الخاص بالمشروع ال16ل جمع التبرعات في شهر رمضان الماضي.

وقالت الهاجري ان عدد الجمعيات المشاركة في المشروع بلغت 36 جمعية بالإضافة إلى

«الكهرباء» تفتح باب الترشح لعدد من الوظائف الإشرافية



وزارة الكهرباء والماء

ومن بين الشواغر كذلك مراقب مراقبة تدقيق أعمال المحاسبة والعقود ومدير إدارة المكتب الفني لقطاع الوزير . واشترطت الوزارة في المتقدمين لشغل الوظائف الحصول على مؤهل جامعي مناسب على عدد سنوات خبرة تراوحت بين 8 إلى 10 سنوات وفق نوع الشاغر وأن يكون على علم ودراية بالمجال المطلوب وكذلك بقوانين الخدمة المدنية وديوان المحاسبة.

فتحت وزارة الكهرباء والماء باب الترشح لعدد من المسميات الإشرافية الشاغرة في مختلف قطاعاتها، داعية الراغبين لتقديم أوراقهم خلال مدة اسبوعين.

وشملت المراكز الشاغرة منصب مراقب مراقبة الموازنة الاستثمارية التابعة لإدارة الميزانيات في قطاع الشؤون المالية ومدير إدارة الرقابة المالية والتدقيق بذات القطاع الخدمية وديوان المحاسبة.

أعمال الرواتب والأجور .

خلال تروؤسه وفد الكويت في المؤتمر الإقليمي العربي الثالث المطيري: حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة مسؤولية المجتمع الدولي



طلال المطيري

يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي ونشأته جميع الشرائع والقوانين الدولية «حيث تشهد اليوم انتهاكات جسيمة لجميع صور حقوق الإنسان هناك».

وقال ان المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي في حماية المدنيين فلسطين «ويجب ان تقوم الدولة الوديعه لاتفاقيات جنيف في تحمل مسؤولياتها تجاه تطبيق اتفاقيات جنيف الاربع لاسيما الانفاقية الرابعة للعنة بحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة».

وعن جهود الكويت في صون وتعزيز حقوق الانسان قال المطيري ان الكويت «دولة مؤسسات تقوم على تطبيق ما جاء في دستور البلاد من مواد تشير بصراحة الى ما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان».

وأضاف ان الكويت «تعتبر اليوم من الدول المبارزة على المستوى العربي في مجال حقوق الانسان وهذا يشهد للمفوضية السامية لحقوق الانسان وهي الجهة للمسؤولة عن حقوق الإنسان في العالم».

وأوضح ان لدى الكويت الكثير من التدابير الحظيعة إضافة إلى خطوات كثيرة تم اتخاذها في سن تشريعات مواكبة لما هو جار على مستوى المجتمع الدولي من قرارات تخص حقوق الإنسان.

في «وقت تشهد فيه المنطقة العربية العديد من الاشتكالات والنزاعات ما يتطلب تسليط الضوء على الوضع في الاقليم العربي».

وأوضح ان هذا الموضوع «يشكل هاجساً كبيراً اليوم في المنطقة نتيجة لسقوط عدد من الضحايا خلال عمليات النزاعات المسلحة وأثر الاحتلال».

وأشار المطيري الى ان المؤتمر أحد ثمار العمل العربي في مجال حقوق الإنسان «وحتى تعكس كدول عربية مدى حرصنا على تعزيز مفاهيم وقيم حقوق الإنسان في منظومتنا العربية».

وذكر ان الكويت نشاطا الدول العربية والجامعة العربية في التنسيق مع المفوضية السامية بهذا الشأن مبيناً ان المؤتمر يأتي متسقاً مع ما قامت به الكويت خلال الشهر الماضي على مستوى مجلس الأمن من خلال تقديمها قراراً حول حماية المفقودين في النزاعات المسلحة».

وقال ان ذلك القرار يعد «أول قرار على مستوى مجلس الأمن يعالج مشكلة المفقودين قبل بدانتها وهذا امر مهم حتى يتم شراك ما خلفه النزاعات والحروب لحالات فقدان كثير من الافراد».

وأشار الى هذا السياق الى ما تشهد فلسطين من أعمال

أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان بالسفارة المستشار طلال المطيري أمس ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في تطبيق القوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة.

جاء ذلك في تصريح أدلى به المستشار المطيري لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» على هامش تروؤسه وفد الكويت في المؤتمر الإقليمي العربي الثالث حول حماية وتعزيز حقوق الإنسان الذي يقام تحت شعار (أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على حقوق الإنسان لاسيما النساء والأطفال).

وقال المطيري «إذا لم تكن هناك جدية واستشعار بمدى مسؤولية المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته في تطبيق تلك القوانين لن يكون هناك سلام تام في حماية المدنيين الذين هم أكثر جهة معرضة للخطر خلال النزاعات المسلحة» مضيفاً أنه «للاسف دائماً ما تكون هناك غفلة خلال الحروب والنزاعات عن الالتزام بتطبيق القانون الدولي الإنساني».

وأعرب عن شكره وتقديره للامانة العامة لجامعة الدول العربية على عقد هذا المؤتمر بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان